المستقبل
AL-MUSTAQBAL

معهد باسل فليحان ينظم ندوة عن «الشفافية والمواطَنَة»

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المالية ندوة عن «الشفافية والمواطَنَة»، في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمّع «بيال»، شارك فيها كلّ من عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين (ALDIC) كارين طعمة، ورئيس «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية» بدري المعوشي الذي دعا إلى توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر »سيدر» وفي متابعة تنفيذها.

وقال المعوشي: «ثمة 250 مشروعاً استثمارياً يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و20 منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى. أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العاديّة، ولذلك يجب أن يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفّافاً وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها». وتابع: «وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدّد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به.«

ولاحظ المعوشي أن «تقدّماً ملحوظاً تحقّق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد». واشار في هذا الإطار إلى «إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في أيلول الفائت هي حماية كاشفي الفساد وتعزيز الشفافيّة في قطاع النفط والغاز والحكومة الإلكترونيّة . وأضاف:»بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نحتاج إليه، والتحدّي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين.«

أما طعمة فقالت إن الدراسات تشير إلى أن»نحو 70 في المئة من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم«. ورأت أن أسباب ذلك»تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنّه في حال دفع ما عليه ستتحسّن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها«. ولاحظت كذلك أنّ»وضع المواطن الاقتصادي عموماً لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي.«

وشدّدت على أن»للمواطن حقوقاً كثيرة يجهلها لأنّ المعلومات غير متوافرة له عن موجباته الضريبيّة، وفي حال اطّلع عليها أكثر يمكن أن يلتزم أكثر«. وأبرزت أن»القوانين الجديدة تساعد المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم أكثر«. واشارت إلى أن»من حقوق المكلّف حق الاطّلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود أيّ مشكلة.«

ودعت كل مواطن إلى»القيام بواجباته من دون أن ينتظر غيره، فإذا بدأ بنفسه يسير غيره على خطاه."
https://almustaqbal.com/article/2093097/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B2%D9%86%D8%B3/%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9

الأنباء
يومية- سياسية - عربية

المعوشي وطعمة: ٢٥٠ مشروعاً يُفترض تنفيذها بشفافية ضمن «سيدر»

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال ندوة عن «الشفافية والمواطنة»، في إطار «معرض الكتاب الفرنكوفوني» في مجمّع «بيال»، شارك فيها كل من عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة، ورئيس «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية» بدري المعوشي الذي دعا إلى توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر «سيدر» وفي متابعة تنفيذها.

وقال المعوشي: «ثمة ٢٥٠ مشروعاً استثمارياً يفترض ان يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و٢٠ منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى، أما المشاريع الـ ٢٣٠ الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العادية، ولذلك يجب ان يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفافاً وان يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها».

تابع: «وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض ان يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به».

بدورها، قالت طعمة: «إن الدراسات تشير إلى أن «نحو ٧٠ في المئة من اللبنانيين لا يسدّدون ضرائبهم»، ورات ان اسباب ذلك «تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنّه في حال دفع ما عليه ستتحسّن معيشته او الخدمات المفترض ان يحصل عليها». ولاحظت كذلك أنّ «وضع المواطن الاقتصادي عموماً لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي».

وشدّدت على ان «للمواطن حقوقاً كثيرة يجهلها لأنّ المعلومات غير متوافرة له عن موجبات الضريبة. وفي حال اطلع عليها اكثر يمكن ان يلتزم اكثر». وابرزت ان «القوانين الجديدة تساعد المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم اكثر». واشارت إلى ان «من حقوق المكلف حق الاطلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود اي مشكلة».

الجمهورية

٧٠ في المئة من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، ندوة عن «الشفافية والمواطنة» في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمع «بيال»، شارك فيها كلّ من عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلّفين ALDIC كارين طعمة، ورئيس «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية» بدري المعوشي، الذي دعا إلى توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر «سيدر» وفي متابعة تنفيذها.

وقال المعوشي: «ثمة 250 مشروعاً إستثمارياً يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر. و٢٥ منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة. وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى. أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العادية. وذلك، يجب أن يعمل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفافاً وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها». وتابع: «وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدد مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة به».

ولاحظ المعوشي أنّ «تقدماً ملموساً تحقّق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد». وأشار في هذا الإطار إلى «إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد» عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في أيلول الفائت هي: حماية كاشفي الفساد، وتعزيز الشفافية في قطاع النفط والغاز والمكومة الإلكترونية. وأضاف: «بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نمتاع إليه. والتحدي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين».

أما عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلّفين ALDIC كارين طعمة فقالت: إنّ الدراسات تشير إلى أنّ نحو 70 في المئة من اللبنانيين لا يسدّدون ضرائبهم، وردّت أنّ أسباب ذلك «تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة. وبأنّه في حال دفع ما عليه ستتحسّن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها».

الدّيار
AD-DIYAR
لبنانيّة • سياسيّة • مستقلّة
online

المعوشي خلال ندوة لمعهد باسل فليحان: لتوفير الشفافية في تلزيم مشاريع "سيدر" ومتابعتها

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال ندوة عن "الشفافية والمواطَنَة"، في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمّع "بيال"، شارك فيها كلّ من عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين "ALDIC" كارين طعمة، ورئيس "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" بدري المعوشي الذي دعا إلى توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر "سيدر" وفي متابعة تنفيذها.

وقال المعوشي: "ثمة 250 مشروعاً استثمارياً يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و20 منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى، أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العاديّة، ولذلك يجب أن يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفّافاً وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها". وتابع: "وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدّد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به."

ولاحظ المعوشي أن "تقدّماً ملحوظاً تحقّق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". واشار في هذا الإطار إلى "إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع "الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد" عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في أيلول الفائت هي حماية كاشفي الفساد وتعزيز الشفافيّة في قطاع النفط والغاز والحكومة الإلكترونيّة. وأضاف: "بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نحتاج إليه، والتحدّي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين."

أما عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين "ALDIC" كارين طعمة فقالت إن الدراسات تشير إلى أن "نحو 70% من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم". ورأت أن أسباب ذلك "تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنّه في حال دفع ما عليه ستتحسّن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها". ولاحظت كذلك أنّ "وضع المواطن الاقتصادي عموماً لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي."

وشدّدت على أن "للمواطن حقوقاً كثيرة يجهلها لأنّ المعلومات غير متوافرة له عن موجباته الضريبيّة، وفي حال اطّلع عليها أكثر يمكن أن يلتزم أكثر". وأبرزت أن "القوانين الجديدة تساعد المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم أكثر". واشارت إلى أن "من حقوق المكلّف حق الاطّلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود أيّ مشكلة."

ودعت كل مواطن إلى "القيام بواجباته من دون أن ينتظر غيره، فإذا بدأ بنفسه يسير غيره على خطاه."

https://www.addiyar.com/article/1624243-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%88%D8%B4%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%81%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%84%D8%B2%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%B1

ندوة في معهد باسل فليحان دعت الى توفير الشفافية في تلزيم مشاريع سيدر ومتابعته

نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال ندوة عن "الشفافية والمواطنة"، في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمع "بيال"، شارك فيها عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة ورئيس "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" بدري المعوشي الذي دعا إلى "توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر سيدر وفي متابعة تنفيذها."

وقال المعوشي: "ثمة 250 مشروعا استثماريا يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و20 منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى. أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العادية، ولذلك يجب أن يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفافا وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها."

أضاف: "وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به."

ولاحظ أن "تقدما ملحوظا تحقق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد"، مشيرا إلى "إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في أيلول الفائت هي حماية كاشفي الفساد وتعزيز الشفافية في قطاع النفط والغاز والحكومة الإلكترونية."

وقال: "بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نحتاج إليه، والتحدي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين."

أما طعمة فأوضحت أن "الدراسات تشير إلى أن نحو 70 في المئة من اللبنانيين لا يسددون ضرائبهم"، معتبرة أن أسباب ذلك "تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنه في حال دفع ما عليه ستتحسن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها". ولاحظت أن "وضع المواطن الاقتصادي عموما لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي."

وشددت على أن "للمواطن حقوقا كثيرة يجهلها لأن المعلومات غير متوافرة له عن موجباته الضريبية، وفي حال اطلع عليها أكثر يمكن أن يلتزم أكثر"، لافتة الى أن "القوانين الجديدة تساعد المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم أكثر ."وأوضحت أن "من حقوق المكلف حق الاطلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود أي مشكلة."

ودعت كل مواطن إلى "القيام بواجباته من دون أن ينتظر غيره، فإذا بدأ بنفسه يسير غيره على خطاه."

http://www.lebanonfiles.com/news/1389520

طعمة: 70% من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال ندوة عن "الشفافية والمواطَنَة"، في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمّع "بيال"، شارك فيها كلّ من عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة، ورئيس "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" بدري المعوشي الذي دعا إلى توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر "سيدر" وفي متابعة تنفيذها.

وقال المعوشي: "ثمة 250 مشروعاً استثمارياً يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و20 منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى، أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العاديّة، ولذلك يجب أن يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفّافاً وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها". وتابع: "وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدّد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به."

ولاحظ المعوشي أن "تقدّماً ملحوظاً تحقّق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". واشار في هذا الإطار إلى "إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع "الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد" عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في أيلول الفائت هي حماية كاشفي الفساد وتعزيز الشفافيّة في قطاع النفط والغاز والحكومة الإلكترونيّة .وأضاف: "بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نحتاج إليه، والتحدّي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين."

أما عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين "ALDIC" كارين طعمة فقالت إن الدراسات تشير إلى أن "نحو 70% من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم". ورأت أن أسباب ذلك "تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنّه في حال دفع ما عليه ستتحسّن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها". ولاحظت كذلك أنّ "وضع المواطن الاقتصادي عموماً لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي."

وشدّدت على أن "للمواطن حقوقاً كثيرة يجهلها لأنّ المعلومات غير متوافرة له عن موجباته الضريبيّة، وفي حال اطّلع عليها أكثر يمكن أن يلتزم أكثر". وأبرزت أن "القوانين الجديدة تساعد المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم أكثر". واشارت إلى أن "من حقوق المكلّف حق الاطّلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود أيّ مشكلة."

ودعت كل مواطن إلى "القيام بواجباته من دون أن ينتظر غيره، فإذا بدأ بنفسه يسير غيره على خطاه."
https://www.eliktisad.com/news/show/375232/%D8%B7%D8%B9%D9%85%D8%A9:-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%91%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D8%AF%D9%91%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8%D9%87%D9%85

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

المعوشي خلال ندوة لمعهد باسل فليحان :لتوفير الشفافية في تلزيم مشاريع "سيدر" ومتابعتها

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال ندوة عن "الشفافية والمواطَنَة"، في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمّع "بيال"، شارك فيها كلّ من عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة، ورئيس "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" بدري المعوشي الذي دعا إلى توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر "سيدر "وفي متابعة تنفيذها .

وقال المعوشي: "ثمة 250 مشروعاً استثمارياً يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و20 منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى، أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العاديّة، ولذلك يجب أن يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفّافاً وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها ."وتابع: "وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدّد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به."

ولاحظ المعوشي أن "تقدّماً ملحوظاً تحقّق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". واشار في هذا الإطار إلى "إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع "الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد" عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في أيلول الفائت هي حماية كاشفي الفساد وتعزيز الشفافيّة في قطاع النفط والغاز والحكومة الإلكترونيّة. وأضاف: "بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نحتاج إليه، والتحدّي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين."

أما عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDICكارين طعمة فقالت إن الدراسات تشير إلى أن "نحو 70 في المئة من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم". ورأت أن أسباب ذلك "تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنّه في حال دفع ما عليه ستتحسّن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها". ولاحظت كذلك أنّ "وضع المواطن الاقتصادي عموماً لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي."

وشدّدت على أن "للمواطن حقوقاً كثيرة يجهلها لأنّ المعلومات غير متوافرة له عن موجباته

الضريبيّة، وفي حال اطّلع عليها أكثر يمكن أن يلتزم أكثر". وأبرزت أن "القوانين الجديدة تساعد المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم أكثر". واشارت إلى أن "من حقوق المكلّف حق الاطّلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود أيّ مشكلة."

ودعت كل مواطن إلى "القيام بواجباته من دون أن ينتظر غيره، فإذا بدأ بنفسه يسير غيره على خطاه."

http://www.alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=339522

الدورة الاقتصادية
مجلّة إقتصاديّة عربيّة

المعوشي خلال ندوة لمعهد باسل فليحان: لتوفير الشفافية في تلزيم مشاريع "سيدر" ومتابعتها

طعمة: 70 في المئة من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي -وزارة المال ندوة عن "الشفافية والمواطَنَة"، في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمّع "بيال"، شارك فيها كلّ من عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة، ورئيس "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" بدري المعوشي الذي دعا إلى توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر "سيدر" وفي متابعة تنفيذها.

وقال المعوشي: "ثمة 250 مشروعاً استثمارياً يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و20 منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى، أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العاديّة، ولذلك يجب أن يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفّافاً وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها". وتابع: "وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدّد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به."

ولاحظ المعوشي أن "تقدّماً ملحوظاً تحقّق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ."واشار في هذا الإطار إلى "إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع "الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد" عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في أيلول الفائت هي حماية كاشفي الفساد وتعزيز الشفافيّة في قطاع النفط والغاز والحكومة الإلكترونيّة. وأضاف: "بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نحتاج إليه، والتحدّي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين."

أما عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDICكارين طعمة فقالت إن الدراسات تشير إلى أن "نحو 70 في المئة من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم". ورأت أن أسباب ذلك "تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنّه في حال دفع ما عليه ستتحسّن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها". ولاحظت كذلك أنّ "وضع المواطن الاقتصادي عموماً لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي."

وشدّدت على أن "للمواطن حقوقاً كثيرة يجهلها لأنّ المعلومات غير متوافرة له عن موجباته الضريبيّة، وفي حال اطّلع عليها أكثر يمكن أن يلتزم أكثر". وأبرزت أن "القوانين الجديدة تساعد

المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم أكثر". واشارت إلى أن "من حقوق المكلّف حق الاطّلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود أيّ مشكلة."
ودعت كل مواطن إلى "القيام بواجباته من دون أن ينتظر غيره، فإذا بدأ بنفسه يسير غيره على خطاه."

http://www.ad-dawra.com/2018/11/07/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d9%88%d8%b4%d9%8a-%d8%ae%d9%84%d8%a7%d9%84-%d9%86%d8%af%d9%88%d8%a9-%d9%84%d9%85%d8%b9%d9%87%d8%af-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d9%84-%d9%81%d9%84%d9%8a%d8%ad%d8%a7%d9/%86-%d9%84%d8%aa

70في المئة من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال ندوة عن "الشفافية والمواطَنَة"، في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمّع "بيال"، شارك فيها كلّ من عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة، ورئيس "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" بدري المعوشي الذي دعا إلى توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر "سيدر" وفي متابعة تنفيذها.

وقال المعوشي: "ثمة 250 مشروعاً استثمارياً يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و20 منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى، أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العاديّة، ولذلك يجب أن يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفّافاً وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها". وتابع: "وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدّد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به".

ولاحظ المعوشي أن "تقدّماً ملحوظاً تحقّق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". واشار في هذا الإطار إلى "إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع "الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد" عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في

أيلول الفائت هي حماية كاشفي الفساد وتعزيز الشفافيّة في قطاع النفط والغاز والحكومة الإلكترونيّة. وأضاف: "بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نحتاج إليه، والتحدّي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين".

أما عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة فقالت إن الدراسات تشير إلى أن "نحو 70 في المئة من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم". ورأت أن أسباب ذلك "تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنّه في حال دفع ما عليه ستتحسّن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها". ولاحظت كذلك أنّ "وضع المواطن الاقتصادي عموماً لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي".

وشدّدت على أن "للمواطن حقوقاً كثيرة يجهلها لأنّ المعلومات غير متوافرة له عن موجباته الضريبيّة، وفي حال اطّلع عليها أكثر يمكن أن يلتزم أكثر". وأبرزت أن "القوانين الجديدة تساعد المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم أكثر". واشارت إلى أن "من حقوق المكلّف حق الاطّلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود أيّ مشكلة".

ودعت كل مواطن إلى "القيام بواجباته من دون أن ينتظر غيره، فإذا بدأ بنفسه يسير غيره على خطاه".
https://www.newstelegraph.net/2018/11/07/70-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B3%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%/D8%A8%D9%87%D9%85

المعوشي خلال ندوة لمعهد باسل فليحان: لتوفير الشفافية في تلزيم مشاريع "سيدر" ومتابعتها

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال ندوة عن "الشفافية والمواطَنَة"، في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمّع "بيال"، شارك فيها كلّ من عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة، ورئيس "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" بدري المعوشي الذي دعا إلى توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر "سيدر" وفي متابعة تنفيذها.

وقال المعوشي: "ثمة 250 مشروعاً استثمارياً يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و20 منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى، أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العاديّة، ولذلك يجب أن يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفّافاً وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها". وتابع: "وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدّد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به".

ولاحظ المعوشي أن "تقدّماً ملحوظاً تحقّق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". واشار في هذا الإطار إلى "إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع "الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد" عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في أيلول الفائت هي حماية كاشفي الفساد وتعزيز الشفافيّة في قطاع النفط والغاز والحكومة الإلكترونيّة. وأضاف: "بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نحتاج إليه، والتحدّي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين".

أما عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة فقالت إن الدراسات تشير إلى أن "نحو 70 في المئة من اللبنانيّين لا يسدّدون ضرائبهم". ورأت أن أسباب ذلك "تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنّه في حال دفع ما عليه ستتحسّن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها". ولاحظت كذلك أنّ "وضع المواطن الاقتصادي عموماً لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي".

وشدّدت على أن "للمواطن حقوقاً كثيرة يجهلها لأنّ المعلومات غير متوافرة له عن موجباته الضريبيّة، وفي حال اطّلع عليها أكثر يمكن أن يلتزم أكثر". وأبرزت أن "القوانين الجديدة تساعد المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم أكثر". واشارت إلى أن "من حقوق المكلّف حق الاطّلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود أيّ مشكلة".

ودعت كل مواطن إلى "القيام بواجباته من دون أن ينتظر غيره، فإذا بدأ بنفسه يسير غيره على خطاه".
http://starlebanon.net/?p=69758

ندوة في معهد باسل فليحان دعت الى توفير الشفافية في تلزيم مشاريع سيدر ومتابعتها

وطنية - نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال ندوة عن "الشفافية والمواطنة"، في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمع "بيال"، شارك فيها عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة ورئيس "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" بدري المعوشي الذي دعا إلى "توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر سيدر وفي متابعة تنفيذها."

وقال المعوشي: "ثمة 250 مشروعا استثماريا يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و20 منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى. أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العادية، ولذلك يجب أن يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفافا وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها ."
أضاف: "وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به."

ولاحظ أن "تقدما ملحوظا تحقق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد"، مشيرا إلى "إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في أيلول الفائت هي حماية كاشفي الفساد وتعزيز الشفافية في قطاع النفط والغاز والحكومة الإلكترونية."

وقال: "بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نحتاج إليه، والتحدي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين."

طعمة
أما طعمة فأوضحت أن "الدراسات تشير إلى أن نحو 70 في المئة من اللبنانيين لا يسددون ضرائبهم"، معتبرة أن أسباب ذلك "تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنه في حال دفع ما عليه ستتحسن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها". ولاحظت أن "وضع المواطن

الاقتصادي عموما لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي."

وشددت على أن "للمواطن حقوقا كثيرة يجهلها لأن المعلومات غير متوافرة له عن موجباته الضريبية، وفي حال اطلع عليها أكثر يمكن أن يلتزم أكثر"، لافتة الى أن "القوانين الجديدة تساعد المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم أكثر". وأوضحت أن "من حقوق المكلف حق الاطلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود أي مشكلة."

ودعت كل مواطن إلى "القيام بواجباته من دون أن ينتظر غيره، فإذا بدأ بنفسه يسير غيره على خطاه."
/http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/374317

من معهد باسل فليحان.. دعوة للشفافية في تلزيم مشاريع "سيدر"

نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال ندوة عن "الشفافية والمواطنة"، في إطار معرض الكتاب الفرنكوفوني في مجمع "بيال"، شارك فيها عضو الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC كارين طعمة ورئيس "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" بدري المعوشي الذي دعا إلى "توفير الشفافية في تلزيم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري لمؤتمر سيدر وفي متابعة تنفيذها."

وقال المعوشي: "ثمة 250 مشروعا استثماريا يفترض أن يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي عرضه لبنان ضمن مؤتمر سيدر، و20 منها فقط ستخضع لمناقصات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإشراف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، وسيتولى المجتمع المدني مراقبتها بطلب من المجلس الأعلى. أما المشاريع الـ 230 الأخرى فستكون مناقصاتها وفق الطرق العادية، ولذلك يجب أن يحصل تعديل على طريقة تلزيمها كي يصبح هذا التلزيم شفافا وأن يتم إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بكل مراحلها ."
أضاف: "وفق التزامات مؤتمر سيدر، يفترض أن يوضع تقرير عن كل مشروع على الإنترنت يحدد مؤشرات الاداء الرئيسية الخاصة به."

ولاحظ أن "تقدما ملحوظا تحقق منذ توقيع لبنان عام 2008 على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد"، مشيرا إلى "إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، ووضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام 2018، وإقرار ثلاثة قوانين في أيلول الفائت هي حماية كاشفي الفساد وتعزيز الشفافية في قطاع النفط والغاز والحكومة الإلكترونية."

وقال: "بذلك أصبح لدينا الإطار القانوني الذي نحتاج إليه، والتحدي الآن يكمن في العمل على تطبيق هذه القوانين."

طعمة
أما طعمة فأوضحت أن "الدراسات تشير إلى أن نحو 70 في المئة من اللبنانيين لا يسددون ضرائبهم"، معتبرة أن أسباب ذلك "تبدأ من عدم ثقة المواطن بالدولة وبأنه في حال دفع ما عليه

ستتحسن معيشته أو الخدمات المفترض أن يحصل عليها". ولاحظت أن "وضع المواطن الاقتصادي عموما لا يساعده على الالتزام بالضرائب المفروضة عليه لتحسين وضع البلد الاقتصادي."

وشددت على أن "للمواطن حقوقا كثيرة يجهلها لأن المعلومات غير متوافرة له عن موجباته الضريبية، وفي حال اطلع عليها أكثر يمكن أن يلتزم أكثر"، لافتة الى أن "القوانين الجديدة تساعد المواطن كي يدفع ضرائبه ويلتزم أكثر ."وأوضحت أن "من حقوق المكلف حق الاطلاع والدفع بشكل سهل والاعتراض في حال وجود أي مشكلة."

ودعت كل مواطن إلى "القيام بواجباته من دون أن ينتظر غيره، فإذا بدأ بنفسه يسير غيره على خطاه ."
https://www.almarkazia.com/ar/news/show/78094/%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%84%D8%B2%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9